

أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي

The Importance of Algerian oil Wealth in the International Economy

سنوسي بن عبو

مخازني طيب

جامعة محمد بن احمد، وهران 2، الجزائر

جامعة محمد بن احمد، وهران 2، الجزائر

senouci.ben@gmail.com

mekhtayab@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/11/27

تاريخ الاستلام: 2018/11/03

الملخص: تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد على المداخيل البترولية في تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية حيث أن الجزائر كباقي دول العالم الريعية تتأثر بتقلبات السوق البترولية العالمية. الأمر الذي تطلب اطلاق برامج تنموية جد واعدة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال الاهتمام بالجبهة الاجتماعية أي إعطاء الأولوية للشباب من خلال مساعدتهم ومرافقتهم في انجاز مشاريعهم حيث أولت الجزائر في هذه المرحلة أهمية قصوى في بعث بوادر انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة والخالقة للثروة كما فتحت الباب أمام المستثمر الأجنبي، كل هذا جاء في وقت جد حساس والذي يتمثل في زمن ظهور تداعيات أزمة عالمية توطنت معالمها مطلع سنة 2008

الكلمات المفتاحية: الثروة النفطية، الطاقة الأحفورية، الاقتصاد الدولي، الجزائر، الطاقة

Abstract : Algeria is among the rent-dependent countries that depend on oil revenues in the implementation of projects and development programs. Where Algeria, like the rest of the world rent is affected by the volatility of the global oil market. Where Algeria at this stage launched a very promising development programs to promote the national economy through the attention of the social front that is to give priority to young people through their assistance and accompaniment in the completion of their projects.

Key Words: oil wealth, fossil energy, international economy, Algeria, energy

JEL Classification : L71, F19

*مرسل المقال: مخازني طيب (mekhtayab@yahoo.fr).

المقدمة:

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي ، فهو من أهم المعايير الرئيسة التي لها تأثير عالمي ، وهو من الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية ، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى ، كما يعد النفط من أكثر السلع الاستراتيجية تداولاً عالمياً ، فمنذ الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذباً كبيراً ، وازداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، فأسعار النفط هي الأكثر تذبذباً من أي سلعة أخرى ، حيث نجد أن أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض و الطلب العالمي ، فمنذ سنة 2000 ازداد الاستهلاك اليومي العالمي للنفط بأكثر من 11 مليون برميل يومياً من 76.78 مليون برميل إلى 87.99 مليون برميل يومياً ، مدعوماً بطلب متزايد من الصين والهند . وأصبحت الصين تؤثر بشكل كبير و بقوة على الأسعار إلى درجة انخفاض الأسعار في العطل والأعياد الصينية .

كما تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية ، وهذا ما جعلها شريكاً هاماً في منظمة الأوبك وعنصراً مؤثراً في السوق البترولية العالمية ، ومن خلال هذا البحث والذي تناولنا فيه حالة الجزائر من ناحية أهمية الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري ، من خلال التحدث عن القطاع النفطي في الجزائر وإبراز الدور الفعال لشركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات الذي يعتبر هو أساس تطور الاقتصاد الجزائري والمصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية في البلاد ، وباعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تتميز بالتذبذب كان لابد على الجزائر أن تفكر في إيجاد بديل قطاعي للمحروقات وإتباع سياسات طاقوية ناجحة ، ولهذا تناولنا في هذا البحث مكونات الثروة الطاقوية وتطرقنا إلى الثروة النفطية و أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي . و للوصول إلى أهداف البحث ، حاولنا إثارة الإشكالية الرئيسية التالية .

إشكالية الدراسة : تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الرئيسي التالي: ما أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي ؟ وكيف يمكن للسلطات العمومية من استدامة الطاقة الأحفورية الناضبة ؟

فرضيات الدراسة : اعتمدنا في دراستنا هذه على فرضيتين أساسيتين ، و هذا كمحاولة منا للإجابة على السؤال المطروح في إشكالية البحث:

الفرضية الأولى: الاقتصاد الجزائري ذو ميزة ريعية ، يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

الفرضية الثانية : الصادرات النفطية الجزائرية تلعب دوراً كبيراً في المبادلات الدولية الطاقوية .

الدراسات السابقة: لقد تناول العديد من الاقتصاديين من خلال بحوثهم ، أهمية الثروة النفطية و الدور الفعال الذي تلعبه في نمو و ترقية مداخل الاقتصاديات الوطنية ، و لقد اعتمدنا بعض الدراسات، نكتفي بذكر أهمها، وهي دراسة بلقلة إبراهيم ، المعنونة ب: سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط ، على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، التي هدفت إلى التعرف على الانعكاسات التي خلفها تقلب أسعار النفط على وضع الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط وتوصلت إلى أن تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفق الثلاث ، مستويات حيث يعد القطاع النفطي القطاع

الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع ، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل التمويل ، الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات النمو الاقتصادي .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية و المرتبطة، بتوضيح أهمية المداخل النفطية في تحقيق مستويات مرتفعة للتنمية الاقتصادية و كذا الرفع من مستويات الدخل الفردي من خلال تشجيع الاستثمار على خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شتى مجالات و قطاعات الاقتصاد الوطني . كما نهدف أيضا من خلال هذه البحث إلى إيجاد المصادر المختلفة للطاقات المتجددة و التي قد تحل محل النفط الذي يعتبر من الموارد الطاقوية الناضبة .

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الاستنباطي الذي تظهر معالنه في الجانب النظري المرتبط بتوضيح أهمية و أهداف الثروة النفطية ، و كيفية التسيير الفعال لها في إطار تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

1 -مكونات الثروة الطاقوية :

1-1- الثروة النفطية :

الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد من جهة أخرى ، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات ، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سونا طراك ، ثم أمت قطاع المحروقات سنة 1971 وقامت بإعطاء شركة سوناطراك كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الجزائري .

أ- اكتشاف النفط: توجد في الجنوب الجزائري تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى حقبة ما قبل العصر الكمبري ، تكونت من خلالها الكثير من 2.171.800 كلم² أي أنها تستحوذ على أكثر من 85% من المساحة الإجمالية للجزائر . و بدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول الجزائري سنة 1913 في الإقليم الغربي لغليزان وظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها على الجيولوجي أثناء الحرب الأولى بقسنطينة ، والعلمة وعين فكرون وسيدي عيسى ... وغيرها من مناطق الجزائر ، ولم تسفر هذه المحاولات عن أية اكتشافات نفطية ، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية كالفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير ، وبرزت احتمالات عن وجود اليورانيوم (يسري محمد أبو العلا ، 2008 ، ص 437) وغيرها من المعادن التي تزخر بها الجزائر . وفي عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية واستغلالها في الجزائر سرنيبال S.N Répal على الزيت في حقل صغير بوادي قويطوني الواقع على مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن ، ولكنه أخذ يتناقص بسبب ضالة المدخرات ، بحيث انخفض إلى 13 ألف طن في عام 1957 (راشدي البراوي ، 1968، ص 229)، وفي شهر جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البتولي في الجنوب الشرقي للجزائر ، كما تم في شهر جوان من نفس السنة اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية ،

وفي نفس السنة بدأ الاستعمار ، حيث أن نظرتة النفسية بأنه استعمار وقتي لهذا يركز أهدافه دائما على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح قبل استقلال البلد (يسري محمد أبو العلا ، 2008 ، ص 439 ، 440)، وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها ويتركز البترول الجزائري في منطقتين وهما منطقة شمال الصحراء ، ومنطقة شرق الصحراء .

ب-تطور استغلال الثروة النفطية في الجزائر: بعد اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر سال لعاب المستعمر الفرنسي وفكر بأنه من الضروري صياغة قانون يسهل منح الرخص والامتيازات البترولية "قصد تشريع عرف باسم قانون البترول الجزائري" تحت رقم 1111/58 صادر بتاريخ 1958/11/22 وقد تبنى هذا القانون الأحكام الفرنسية وصاغتها في شكل مواد قانونية على الأسس التالية : (يسري محمد أبو العلا ، 2008 ، 440):

- وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.
- وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات البترولية كإعفاءهم من الضرائب لمدة معينة ، وفي حالة فشلهم في العثور عن البترول تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على الاستمرار في البحث والتنقيب .
- وضع حد أدنى للإنتاج ينفق ويحقق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية الجزائرية
- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20% عادة عن الأسعار المعلنة مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية .
- خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند احتياطي إعادة تجديد الحقول أو الصندوق، تجديد المخزون وهو لا يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

ج-دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: لعبت الثروة النفطية دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الجزائري حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا. وأنه وبعد استقرار الحكم السياسي في الجزائر بعد عام 1967 وضعت الجزائر استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد متركزة على وجه الخصوص على تقويم قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية ، فأعطت لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات في تسيير شؤون قطاع المحروقات ، وأصبح التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسات الوطنية للنفط والغاز "سوناطراك" مصدر إزعاج للمؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير تأميمها في 24 فبراير 1971 وبهذا تمكنت الجزائر من أن تضمن لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاتها في التطور ،فأنفقت الدولة الجزائرية خلال الفترة 1970-1973 أي خلال المخطط الرباعي الأول 30مليار دينار جزائري ،استحوذ قطاع المحروقات لوحده 15مليار دينار جزائري وكان هذا بهدف إنشاء صناعات قاعدية وتنمية قطاع المحروقات ، بهدف زيادة إيراداته ، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 والذي تم فيه توظيف 100 مليار دينار جزائري ، استحوذ قطاع المحروقات على أكثر من 60 مليار دينار جزائري وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات (أحمد هني 1991 ص 24، ص 25، ص 26).

وخلال المرحلة الانتقالية التي خصصت لإتمام المشاريع العاطلة أو التي لم تكتمل من المخططات السابقة تم إنفاق 106 مليار جزائري خلال سنة (1978-1979) (عبد الله بن وناس ، 2004-2005 ، ص 34) ، ثم جاءت مرحلة إعادة الهيكلة عام 1980 والتي جاءت استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية من جهة ووضعية الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى ، فقد كانت المؤسسات تشكو من ضعف تسييرها الداخلي ، كما أن الاقتصاد الوطني كان يتميز بجهاز إنتاجي غير كفىء وذي تكاليف مرتفعة وقد تميزت مرحلة إعادة الهيكلة بتطبيق مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات ومن حيث المدة الزمنية لكل مخطط والتي هي خمس سنوات مقابل ثلاث سنوات أو أربع سنوات لكل مخطط من المخططات السابقة (محمد بلقاسم حسن بملول ، 1999 ، ص 05) ، و الجدول التالي يبين حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

الجدول رقم 01 : لتراخيص المالية حسب قطاعات الاقتصاد الوطني الوحدة (مليار دينار جزائري)

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي
الزراعة	23.90	20.00
الغابات	04.00	03.20
الصيد البحري	01.50	0.90
الري	30.00	23.00
المحروقات	78.00	63.00
الصناعات الأساسية	56.50	32.00
الصناعات التحويلية	56.54	32.00
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مؤسسة البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
النقل	04.60	03.40
المواصلات السلكية واللاسلكية	15.80	13.00
التخزين والتوزيع	08.00	06.00
شبكة النقل	17.80	13.00
المناطق الصناعية	28.20	17.50
السكن	2.10	1.40
التربية والتكوين	92.50	60.00
الاستثمارات	65.70	42.20
القطاعات الأخرى	28.19	21.54
مجموع الاستثمارات	560.50	400.60

المصدر : محمد بلقاسم حسن بملول - سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 ص 97 .

من خلال الجدول رقم 01 يتضح لنا حجم تكاليف الاستثمارات كبير والتي قدرت خلال المخطط الخماسي الأول بـ 560.50 مليار دينار جزائري، وكان من المقدر أن تبلغ حجم إنجاز هذا البرنامج في نهاية عام 1984 مقدرا بـ 400.60 مليار دينار جزائري وهو المعبر عنه بالتخصيص المالي والذي يتحكم في تقديره عاملان وهما: الإمكانيات المالية المتاحة، و قدرات الاستثمارات الفنية للإنجاز .

أما الجدول أسفله يبين حجم استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حسب القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني .

الجدول رقم 02 : استثمارات المخطط الخماسي الثاني (الوحدة (مليار دينار جزائري)

القطاعات	تكاليف البرنامج	التخصيص المالي	الاستثمار الفعلي
الزراعة	44.00	30.00	13.564
الغابات	9.60	7.00	-
الصيد البحري	1.10	1.00	-
الري	60.72	41.00	28.737
المحروقات	41.50	39.80	28.822
الصناعات الأساسية	91.30	44.60	31.791
الصناعات التحويلية	79.60	58.50	-
المناجم والطاقة	39.20	31.30	24.899
مؤسسة \ البناء والأشغال العمومية	33.20	19.00	15.255
السياحة	5.50	1.80	01.663
النقل	21.52	15	06.849
المواصلات السلكية واللاسلكية	14.00	08.00	07.011
التخزين والتوزيع	25.01	15.85	08.939
شبكة النقل	60.46	43.60	34.355
المناطق الصناعية	02.50	1.90	0.562
السكن	124.92	86.45	52.312
التربية والتكوين	64.80	45.00	31.722
الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20	84.019
مجموع الاستثمارات	828.38	550.00	370.50

المصدر : محمد بلقاسم حسن بملول - سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 ص 223

من خلال الجدول رقم 02 يتبين لنا بأن المخطط الخماسي 1985-1989 مخطط طموح في برامجه الاستثمارية حيث قدرات تكاليف البرنامج الإجمالي 828.38 مليار دينار جزائري وهذا المخطط صادق عليه

المجلس الشعبي الوطني في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1984، إن انهيار أسعار النفط تسبب في انخفاض إيرادات الجزائر المالية من المحروقات من 12.27 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دينار جزائري أي بنسبة انخفاض 43% وهذا ما أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية أنداك.

2- أهمية الثروة النفطية :

2-1 أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي :

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الاستراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن ، فهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي ، حيث أن علم الاقتصاد الحديث وبرأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال "ألدمان و فرانكل " اعتبر بأن الطاقة أصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل كذلك أيضا لا فائدة منه دون طاقة فارتبط بذلك " نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي " (عيسى مقلید 2008، 2007 ، ص 14)

وبهذا فالاقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوفير مصادر الطاقة المختلفة ، ونجد الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب أوفر وأفضل ولأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدماتي ... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي ، وبهذا أصبح النفط هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم (حافظ برحاس، 2000 ، ص 74).

لقد غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع و تحلية مياه البحار وتحريك الماكينات الزراعية وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري و الخدماتي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون نفط ، هذا النفط والذي بعد تكريره يتم الحصول من خلاله على عدد من المنتجات المهمة لتسيير التقنية في حياتنا اليومية ومن بين هاته المنتجات أهمها نجد :

- الغازولين : وهو أهم مشتقات البترول ويستخدم كوقود للسيارات .
- الكيرولين : ويستخدم كوقود للطائرات .
- الديزل : ويستخدم كوقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء والشاحنات وغيرها .
- زيوت التشحيم : وتستخدم في ترتيب المحركات وآلات المصانع .
- الإسفلت : ويستخدم في رصف الشوارع وعزل الأسطح .

2-2- أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي :

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام ، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد الدولي " (حافظ برحاس ، 2000 ، ص 74). لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن ، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزيت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج . "إن الصناعة الحديثة ماهي إلا حركة ، وحيث توجد الحركة يوجد الاحتكاك والذي يؤدي بالنهاية إلى إتلاف الآلات وتعطيلها ، لذا يجب طلائها بطبقة رقيقة من الزيوت لصيانة محركها " (حافظ برحاس ، 2000، ص 75).

2-3- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل :

يعتبر قطاع النقل هو العمود الفقري للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعه فقطاع النقل هو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية أو غيرها من مناطق الإنتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي ، ويساهم قطاع النقل أيضا في تنقل الأشخاص والأفراد بين مختلف العالم مما يؤدي إلى تطور القطاع السياحي و الخدماتي وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذا فكل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء لا يمكنها الاستمرار بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مختلف مناطق العالم ، لهذا ارتبط قطاع النقل ارتباطا وثيقا بكافة القطاعات الاقتصادية ، ذلك أن قطاع النقل والمواصلات يعتبر الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي ، فأني توسع في الإنتاج يتطلب توسعا مائثلا في خدمة النقل والمواصلات ، وإن النفط يعتبر المصدر الأساسي للوقود والذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية ، كالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر والطائرات والصواريخ كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته ، وبهذا أصبح النفط بمثابة الدم بالنسبة للنقل الحديث (حافظ برحاس ، 2000 ص 83).

2-4- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي :

ظلت الزراعة ولعقود طويلة من الزمن تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان وتتم بطرق بدائية ، وفي مختلف مراحلها الإنتاجية ، ولكن وبعد قيام الثورة الصناعية توالى الاختراعات في مجال الماكينات الزراعية وما عزز هذه الاختراعات وأعطاهها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره "مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتر وكيميائية والتي ساهمت وإلى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي" (حافظ برحاس ، 2000 ، ص 78). إن الماكينة الزراعية هي التي ساهمت وإلى حد بعيد في توفير الوقت والجهد ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، ولكن كل هاته الماكينات الزراعية تتحرك بالطاقة والتي مصدرها الثروة النفطية فماذا لو انقطعت إمدادات النفط ولأي سبب مهما كان، فالأكيد هو أن الزراعة ستعود بقرون إلى

الوراء وتنخفض بذلك الإنتاجية ويعجز القطاع الزراعي على توفير الغذاء للبشر والتقديرات التي تشير إلى أن عدد السكان في العالم سيرتفع في غضون سنة 2030 إلى حوالي 8.50 مليار نسمة.

2-5- الأهمية السياسية للثروة النفطية :

تميز النفط بمزايا جعلت منه مادة حيوية ، ووضعت موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى ، وأكد على هذا خبراء الطاقة والاقتصاد ، حيث أجمعوا على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة المتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئية ، وهذا ما جعل الصراع عليه بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه هذا الصراع يزداد سنة بعد أخرى هذا ما أدى بذلك للنفط وأصبح الركن الأساسي في استراتيجيات الدول ، إذ أنها أصبحت تدرك أن النفط مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لابد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة ، وهذا لن يتحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للنفط، وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه وربطه بأمنها القومي ، فالنفط أشبه بالدم الذي يدم الحياة (محمد طافة، 2007، ص 75) ، وهذا ما جعل العلاقة بين النفط والسياسة علاقة جد وطيدة أصبح بذلك محورا في السياسة الدولية (حافظ برحاس، 2000، ص 88).

2-6- الأهمية العسكرية للثروة النفطية :

يقول " أكتور" في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1958 "من يملك النفط سيملك العالم ، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر ، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة . "إن هذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الاستراتيجية ، فالنفط يعني الحياة أو الموت في السلم أو الحرب ، وإن النفط يعتبر هو محرك آلات المصانع الحربية والتي بدونها لا يمكن إنتاج أية آلية حربية مهما كان نوعها ، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة ، فعند نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية ، وأخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماما بالغاً لتأمين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر إنتاجية (حافظ برحاس، 2000، ص 98 ، ص 99).

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى سعت القوى الصناعية والعسكرية العظمى في العالم إلى السيطرة على الثروة النفطية لتتفوق على منافسها في الميدان الجيوسياسية والاقتصادي ولهذا أعطت كل من فرنسا وبريطانيا أهمية قصوى لعملية التحكم في الموارد النفطية في الخليج العربي وشمال إفريقيا (قاليري مارسيل ، 2006، ص 27).

الخاتمة :

بفضل الثروة النفطية تزدهر وتتطور الدول، لأن الاقتصاد يعتمد على الطاقة بالدرجة الأولى ويحقق التنمية الاقتصادية لتلك الدولة وللثروة النفطية أهمية بالغة لأن النفط يعتبر الوقود الأساسي للصناعة وبفضله يتم تحريك الآلات في المصانع، ولكن يجب أن نتخذ بعض الإجراءات المستقبلية ونستخدمها كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات ومن بين الاستراتيجيات البديلة نذكر الطاقات المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة المائية. لذا على السلطات العمومية مواكبة التطورات المرتبطة بامتلاك التكنولوجيات الحديثة في مجال الطاقات المتجددة والمرتبطة بنقل وإنتاج وتخزين هذه الطاقات، حتى تتمكن من إنجاح استراتيجية التحول الطاقوي الهادف إلى استدامة استهلاك الطاقة التقليدية، وكذا المحافظة على مخزون الطاقات الأحفورية قصد استغلالها في أوقات الأزمات أو في أوقات الندرة.

قائمة المراجع:

- أبو العلا يسري محمد (2008)، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- البراوي راشدي (1968)، حرب البترول في العالم، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أحمد هني (1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة-ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.
- بهلول محمد بلقاسم حسن (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.
- برحاس حافظ (2000)، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام، بيروت لبنان ط1.
- طافة محمد (2007)، مأزق العولمة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.
- قاليري مارسيل (2006)، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- بن وناس عبد الله (2005)، اقتصاد الجزائر الانتقال من الحطة إلى السوق ومدى تحقيق الأهداف السياسية، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ونقود جامعة الجزائر.
- مقلید عيسى (2007-2008)، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية مذكرة ماجستير جامعة باتنة.